

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية: أصول الدين

قسم: الكتاب والسنة

تخصص: السنة وعلومها

جامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الإسلامية

قسنطينة

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: .....

نقد المتن الحديثي عند الإمام الشافعي

- نماذج تطبيقية من خلال كتبه -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في السنة وعلومها

إشراف الدكتورة:

حكيمه حفيظي

إعداد الطالبة:

سماح بونون

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيسا	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة -		أ.د/حسان موهوبي
مشرفة ومقررة	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة -		د/ حكيمه حفيظي
عضوا مناقشا	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة -		أ.د/ مختار انصيرة
عضوا مناقشا	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة -		د/ صالح عومار

السنة الجامعية

1433-1434هـ / 2012 - 2013م

## ملخص البحث

أرسل الله سبحانه نبيه محمد ﷺ رسولا للناس كافة، و جعل فيه الأسوة الحسنة لهم، و أنزل عليه الكتاب تبيانا لكل شيء، فكان ﷺ النموذج التطبيقي للقرآن حتى اختصر وصفه في القول إنه: "كان قرآنا يمشي". و كان ما يصدر عنه من سنن - مبينة للكتاب و شارحة لمجمله و مقيدة لمطلقه، و زائدة عليه بما انفردت به من التشريعات - الأصل الثاني من أصول الأحكام في الاسلام.

و كان لجميع المسلمين عبر الأعصار حاجة إلى الاطلاع على تلك السنن للتعبد بها، و التأسي بصاحبها ﷺ. و لضمان صحة النقل عن النبي ﷺ فقد ابتدع علماء الحديث النبوي منهجا لنقد ما ينسب إليه من أخبار ، و تمييز صحيحه من سقيمه ، فنبهوا منذ عصر الصحابة إلى ضرورة توثيق تلك الأخبار عن طريق إيراد الخبر مقرونا بذكر أسماء من ينقلونه عنه ، و طرق نقل بعضهم عن بعض ، ثم نقبوا عن أولئك الرواة ، و عرفوا عن أحوالهم من العدالة و الضبط ، و قد ردوا الحديث بضعف في أحد رواته ، ثم هدتهم الممارسة العملية للنقد الحديثي إلى حقيقة أن صحة الإسناد لا تستلزم صحة المتن ، فالراوي الشقة قد يخطئ ، و قد يصيب الراوي الضعيف ، و قد يجيء الحديث بسند ظاهره السلامة ثم يرد من قبل الاطلاع على علة قاذحة في متنه ، فنبههم ذلك أن للمتن دورا في نقل الحديث و الحكم عليه ، و زادوا في حد الحديث الصحيح فاشتروا أن يكون خاليا من الشذوذ و العلة.

و مع ذلك كله فقد وجد من اتهم منهج علماء الحديث النقدي بالقصور بسبب تركيزهم على الدراسات الاسنادية، و إهمالهم لنقد المتن الحديثي. و قام بعض الباحثين المسلمين بالرد على تلك الاتهامات، و محاولة دحضها مستشهدين في ذلك بنماذج متفرقة لتطبيقات عدد من علماء النقد في الميدان.

و رأيت أن أتبع النماذج التطبيقية في نقد المتن الحديثي لدى واحد من علماء النقد من خلال كتبه في محاولة للوقوف على معالم المنهج المتكامل في النقد، و حدود اعتبار كل من السند و المتن في العملية النقدية. و كان الإمام الشافعي من العلماء الذين جمعوا بين علمين الحديث و الفقه، و أحد الذين أصلوا منهج النقد الحديثي الإسلامي و مارسوه، فاخترت أن تكون كتبه - رحمه الله - مادة بحثي.

و بناء على المعطيات السابقة يمكن طرح مجموعة من الأسئلة حول موضوع الدراسة، فبداية ما هي المعايير النقدية التي اعتمدها الإمام الشافعي عموما في نقده للحديث النبوي و الحكم عليه قبولا و ردا؟ هل اكتفى الإمام في النقد بمعايير نقد الإسناد و استغنى بها عن اعتبار حال المتن؟ و هل حدث أن استغنى بمعطيات المتن في الحكم على الحديث بعيدا عن اعتبار الإسناد؟

لقد كان لكل من الفقهاء و المحدثين منهج و معايير خاصة في النقد الحديثي عموما، و كان الإمام الشافعي محدثا و فقيها، فإلى أي المنهجين كان ميله؟ و أي المعايير طغت على طريقته في نقد متون الأحاديث؟

هل كان الإمام يهدف بنظره في متون الأحاديث إلى الحكم عليها من خلالها؟ أم أنه كان يعول في ذلك على الإسناد، و كانت تقوده علل المتون إلى التعرف على أخطاء الرواة؟

عرف في أواسط النقد أن الإمام الشافعي يرفض عرض الحديث على القرآن كواحد من المعايير المعتمدة في نقد متون الأحاديث منذ عصر الصحابة، و نسب إليه مسفر الدميني في كتابه "مقاييس نقد متون السنة" قولين متعارضين في المسألة، و قال إن رفضه العرض على القرآن هو المتأخر، و هو القول الثابت عنه، فما الذي تشهد به ممارسته النقدية في الموضوع؟

اشتهر عن الإمام حده للحديث الشاذ، و نهيته عن الأخذ و الاحتجاج به، فما مدى مطابقتها لتأصيلاته في هذا الموضوع أيضا؟

تبرز علل المتون بشكل أوسع في مجال مختلف الحديث، عن استعمال معيار عرض متون الأحاديث بعضها على بعض، و هو مجال كان للإمام أيضا قصب السبق في التأليف فيه، فما معناه عنده؟ و ما هي مسالكه في فك التعارض بين الأحاديث المختلفة؟

و للإجابة على مجموع الأسئلة السابقة، و من أجل إيفاء الموضوع حقه من الدراسة، فقد استدعى البحث اعتماد المنهج الاستقرائي عند تتبع و جمع النماذج التطبيقية التي مارس فيها الإمام الشافعي نقد المتون في كتبه. ثم استعمال المنهج التحليلي في فحص و تحليل كل نموذج على حدى، لغرض الوقوف على جملة المعايير التي اعتمدها في ذلك، و معرفة طرق و حدود استعمالها في النقد.

و خلصت - بعون الله - بعد البحث و التقصي إلى النتائج الآتية:

- إن كون الإمام الشافعي قد جمع بين علمي الحديث و الفقه قد أثر في منهجه النقدي، فكان يعتمد جميع معايير النقد التي استعملها المحدثون، كما اعتمد معايير النقد التي يستعملها الفقهاء.

- غالباً ما كان الإمام يزوج في نقده للحديث الواحد بين المعايير المتعلقة بسنده و متنه على حد السواء، لكن تعويله عند إرادة الحكم عليه قبولاً أو رداً كان على معايير الاسناد، فلم أقف له - في حدود اطلاعي - على حديث واحد عول في قبوله أو رده على معطيات متنه و اكتفى بها، غير أنه يكتفي في الحكم على الحديث بقوة اسناده دون التفات إلى معطيات متنه.

- إن أكثر ما عول الإمام على معايير نقد المتن كان في ميدان اختلاف الحديث، خاصة عند تعذر الجمع بين الأحاديث المتعارضة، حيث تكون تلك الأحاديث مقبولة من جهة أسانيدھا فتدله نتائج العرض على مقاييس المتن على أي الأحاديث يكون راجحاً و أيها يكون مرجوحاً.

- لا يسمي الإمام الشافعي التعارض الظاهري بين الأحاديث اختلافاً، و ما أمكن - عند النظر - الجمع بين الأحاديث المتعارضة بوجه من أوجه الجمع المعروفة، فإنه يقدمه على غيره من مسالك فك التعارض، و لا يسمي ذلك التعارض اختلافاً إلا إذا كان من كل وجه، بحيث لا يمضي حديث إلا بسقوط معارضه.

- إن نتائج استعمال الإمام لمعايير الفقهاء في نقد متون الأحاديث بعرضها على أصول الأحكام المعتمدة، قد كانت عنده بحسب ترتيبه لتلك الأصول، و موقع السنة بينها، فكان عند التعارض يقدم القرآن و الإجماع على حديث الأحاد، لأن القرآن متواتر كله، و مستند الإجماع عنده هو الأحاديث المتواترة، لكن عند تعارض حديث الأحاد مع قول الصحابي أو القياس، فإنه يقدمه عليهما لتقدمه عليهما في الحجية.

- إن ما نقله مسفر الدميني عن الشافعي بأنه يجيز عرض السنة على القرآن في أحد قوليه هو خطأ من قبله، حيث نسب قول أبي يوسف صاحب أبي حنيفة -الذي أورده له الإمام في كتاب "الأم"- إلى الإمام الشافعي. و يرفض الإمام رفضاً قاطعاً الاستغناء بمعيار العرض على القرآن عن دور الإسناد في الحكم على الحديث، و يؤكد أن لا مخالفة بين صحيح السنة و نصوص القرآن قطعية الدلالة لمنزلة السنة من القرآن. و

يستعمل الإمام العرض على القرآن كمرجح ضمن مجموعة مرجحات يتقوى بها الحديث الراجح على معارضه في حال الاختلاف.

- اشتهر عن الإمام الشافعي تعريفه للحديث الشاذ بأنه ما يخالف فيه الثقة ما يرويه الناس، و هو قول رواه عنه يونس بن عبد الأعلى و لا وجود له في كتبه. و نسب حمزة المليباري النهي عن الاحتجاج بالحديث الشاذ إلى الإمام الشافعي، و ذلك في قوله: " إياك و الحديث الشاذ..."، و نسبة هذه العبارة إلى الإمام الشافعي خطأ أيضاً، فهي من جملة كلام أبي يوسف الذي نقله عن الإمام في كتاب الأم، ثم تولى الرد عليه. و يشهد صنيع الإمام في مجال اختلاف الحديث بأنه قد يرجح حديثاً على آخر بسبب مخالفته للأوثق أو للأكثر عدداً، ثم يعود فيجمع بين الحديثين ما وجد لإمضائهما معا وجهاً محتملاً، و يحتج بكل منهما في موضع الاحتجاج به.

جامعة الأمير  
عبد القادر للعلوم الإسلامية  
المكتبة الرقمية